منظمة العفو الدولية تدعو إلى التحقيق بغارات إسرائيلية على لبنان بوصفها «جرائم حرب»

بيروت - (أ ف ب): دعت منظمة العفو الدولية أمس الخميس إلى التحقيق في ثلاث هجمات شنّتها اسرائيل على جنوب لبنان خلال مارس الماضي وأسفرت عن مقتل 24 مدنيا، بوصفها ترقى الى «جرائم حرب». وطالت الحرب لبنان بعد هجوم صاروخي نفذه حزب الله على اسرائيل في الثاني من مارس، ردا على مقتل المرشد الأعلى علي خامنئي في أولى الضربات الأمريكية الإسرائيلية على إيران. وردّت اسرائيل بحملة غارات كثيفة وبتوغل بري لقواتها التي احتلت عشرات البلدات والقرى في جنوب لبنان، وعمليات تفجير واسعة النطاق.

وقالت المنظمة الحقوقية في تقرير نشرته أمس الخميس: إن الغارات الإسرائيلية الثلاث التي «أسفرت عن مقتل 24 مدنيا بينهم 12 طفلا، وأبادت عائلات بأكملها، يجب التحقيق فيها باعتبارها جرائم حرب». واستهدفت الغارات الثلاث منازل في مدينتي صور والنبطية وبلدة اركاي قرب مدينة صيدا بين 6 و13 مارس. وقالت نائبة المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى المنظمة كريستين بيكرلي: «في غضون أسبوع واحد فقط، أباد الجيش الإسرائيلي عائلات بأكملها في لبنان، بينهم 12 طفلا، ما يُظهر استخفافا صارخا بحياة المدنيين».

وأجرت المنظمة في إطار تحقيقها مقابلات مع 15 شخصا، بينهم ناجون وأقارب ضحايا ومسعفون وصحفيون زاروا مواقع الغارات ومسؤولون محليون. وأوردت أن لديها، بناء على الأدلة التي جمعتها، «أسبابا معقولة تدعو الى الاستنتاج بأن القوات الإسرائيلية انتهكت، في كل واحدة من تلك الغارات الجوية، القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال عدم التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية، أو تنفيذ هجمات استهدفت مدنيين.. أو الإخفاق في اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لتقليل الأذى بالمدنيين».

ودعت بيكرلي الدول الى أن «تفرض بشكل فوري حظرا شاملا على توريد الأسلحة إلى إسرائيل، وأن تستخدم مبدأي الولاية القضائية العالمية والولاية القضائية خارج إقليم الدول للتحقيق مع المسؤولين عن هذه الانتهاكات وملاحقتهم قضائيا». وأوردت المنظمة أن السلطات الإسرائيلية، وردا على أسئلة وجّهتها إليها بشأن تسع هجمات في لبنان، بما في ذلك الغارات الثلاث، أفادت عن أن بعضها استهدف «أهدافا عسكرية تابعة لحزب الله»، بينما أحالت غارات أخرى الى «المراجعة».

ولم تقدم السلطات الإسرائيلية، وفق التقرير، «أي معلومات محددة بشأن الهجمات الثلاث، ولا سيما حول الأهداف المحتملة»، متهمة حزب الله بأنه «يستغل بشكل منهجي البنية التحتية المدنية لأغراض عسكرية». وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس امس الخميس أن العمليات العسكرية في لبنان جاءت ردا على هجمات شنها حزب الله على الدولة العبرية. وقال كاتس: «لقد هاجمت منظمة حزب الله الإرهابية إسرائيل مرتين بمبادرة منها»، وذلك من دون أن يوضح ما إذا كان رده هذا مرتبطا بتقرير منظمة العفو الدولية.

وأضاف: «إسرائيل ردت بقوة، وقامت على مدى العامين ونصف العام الماضيين بسحق معظم قدرات حزب الله والقضاء على قيادته»، مشيرا إلى أن القوات الإسرائيلية ستبقى في «المنطقة الأمنية» التي أعلنتها من جانب واحد داخل لبنان «طالما دعت الحاجة» الى حماية التجمعات السكنية في شمال إسرائيل. وأسفرت الحرب الإسرائيلية منذ اندلاعها عن مقتل أكثر من 4300 شخص في لبنان، وفق السلطات. وأبرم لبنان وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة في 26 يونيو اتفاق إطار يمهّد الطريق للتوصل إلى وقف للحرب، بعد خمس جولات تفاوضية بين البلدين.

○ غارات إسرائيلية على حي سكني بالجنوب اللبناني. (أرشيفية)

مرسوم رئاسي يحدد موعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 28 نوفمبر

رام الله - (أ ف ب): أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس الخميس، مرسوما رئاسيا حدد فيه يوم السبت 28 نوفمبر المقبل موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية. وأجريت آخر انتخابات تشريعية في الأراضي الفلسطينية في عام 2006 وفازت فيها حركة حماس متفوقة على فتح التي كانت مهيمنة في السابق، لتحتدم الخلافات بين الحركتين. ونص المرسوم الرئاسي على «دعوة الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة للمشاركة في انتخابات تشريعية حرة ومباشرة لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني».

ويُعَدّ إجراء الانتخابات جزءا من الإصلاحات التي يطالب بها المجتمع الدولي. وفي يونيو الماضي، أصدر عباس (90 عاما) قرارا بقانون عدّل بموجبه قانون الانتخابات العامة السابق. ونص التعديل الجديد الذي اطلعت عليه وكالة فرانس برس، على زيادة عدد نواب المجلس التشريعي إلى (200) نائب، وخفض سن الترشح إلى (23 عاما)، إضافة إلى رفع نسبة تمثيل المرأة، ووضع حد أدنى لعدد مرشحي القائمة الانتخابية الواحدة هو (20) مرشحا. كما نص التعديل على التزام كل مرشح بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وبرنامجها السياسي والوطني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة».

وأعربت حركة حماس عن رفضها للقرارات التي أصدرها عباس بشأن الانتخابات. وقال الناطق باسمها حازم قاسم في بيان سابق إنها «استمرار لمنطق الاستفراد والتسلط الذي تمارسه السلطة في كل ما يتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني». وأضاف قاسم أن «هذه القرارات محاولة لتكييف كل الخطوات لتناسب فقط القيادة التي تحكم السلطة، وتؤسس لاستمرار الواقع المشوّه والمتردي الذي يعيشه النظام السياسي». وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أنه سيتم تحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في الربع الأول من العام المقبل، وفقا للقانون المعدّل.

ورأى أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت غسان الخطيب أن هناك شعورا داخليا فلسطينيا بالحاجة إلى إجراء الانتخابات بسبب وجود «تآكل في الشرعية الفلسطينية» و«فجوة بين الجمهور وبين القيادة»، مشيرا إلى أن غياب مجلس تشريعي مدة طويلة ألحق أذى كبيرا بالنظام السياسي. ولفت إلى أن المجتمع الدولي أيضا يضغط باتجاه إصلاحات عنوانها الأساسي هو الانتخابات. وكان عباس أعلن في 15 يناير 2021، تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في مايو ويوليو من العام ذاته، لكن هذه الاستحقاقات أرجئت في نهاية المطاف إلى أجل غير مسمى، بسبب عدم وجود ضمانات لعقدها في القدس الشرقية التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967.

وقال الخطيب إن التحدي الأساسي أمام إجراء الانتخابات هو الاعتبارات اللوجستية الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية وإمكان إجراء الانتخابات في القدس الشرقية. وأضاف «مطلوب من المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لكي توفر البيئة الملائمة أو على الأقل تمتنع عن إجراءات من شأنها إعاقة هذه الانتخابات». ويعتقد الخطيب أن إسرائيل غير معنية بهذه الانتخابات وتسعى إلى التخلص من السلطة، موضحا أن «الانتخابات من شأنها أن تعيد القوة والشرعية إلى السلطة، وهذا يتعارض مع ما تسعى إليه إسرائيل».

○ محمود عباس.

دمشق ترحب ببدء واشنطن إلغاء تصنيف سوريا كدول راعية للإرهاب

دمشق - (أ ف ب): رحّبت دمشق بإعلان واشنطن بدء إجراءات إلغاء تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب، في خطوة من شأنها فتح الباب أمام الاستثمارات وإلغاء العوائق أمام إدماج البلاد في النظام المالي العالمي، وفق ما قال مسؤولون ومحلل أمس.

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو الأربعاء بدء إجراءات رفع اسم سوريا المدرج في هذه القائمة منذ عقود، في دعم أمريكي جديد للمرحلة الانتقالية بقيادة الرئيس أحمد الشرع. ويصبح الإجراء نافذا خلال 45 يوما ما لم يرفضه الكونغرس، وهو أمر غير مرجّح.

وشكر وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني الإدارة الأمريكية على قرارها. وكتب في منشور على منصة إكس ليل الأربعاء «أغلقنا صفحة سوداء في تاريخ سوريا برفع التصنيف الذي فرض عليها بسبب سياسات النظام البائد».

وتعود القيود الأمريكية على سوريا إلى عام 1979، حين أدرجتها واشنطن على قائمة الدول الراعية للإرهاب، على خلفية اتهامها خلال عهد الرئيس الأسبق حافظ الأسد بدعم فصائل مسلحة فلسطينية وأخرى في لبنان.

وتوسعت العقوبات تدريجيا، خصوصا بعد إقرار قانون محاسبة سوريا عام 2003، لتبلغ ذروتها بعد اندلاع النزاع عام 2011. وطالت مسؤولين وكيانات حكومية وقطاعات المال والنفط والتجارة والاستثمار.

واعتبر وزير المالية محمّد يسر برنية في منشور على فيسبوك أن القرار «يهيئ الطريق لتعزيز الاستثمار، وتسريع التعافي الاقتصادي، وإعادة اندماج سوريا في الاقتصاد العالمي».

وعمل الشرع منذ وصوله إلى السلطة في ديسمبر 2024، ورغم ماضيه الجهادي، على إعادة ترميم العلاقة مع الولايات المتحدة بعد سنوات طويلة من القطيعة في زمن الحكم السابق.

وقال الشرع خلال لقائه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على هامش قمة حلف شمال الأطلسي في أنقرة الأربعاء، إن رفع العقوبات «يحظى بتقدير الشعب السوري وشكره».

وقال الأكاديمي والمستشار الاقتصادي زياد عربش لوكالة فرانس برس إن القرار الأمريكي يمثّل «تحولا محوريا من الوجهة الاقتصادية».

واعتبر أن من شأن «الإلغاء الدائم للتصنيف أن يزيل الحاجز القانوني الأكبر أمام اندماج سوريا في النظام المالي والتجاري العالمي»، لافتا الى أن رفع العقوبات تدريجيا منذ العام الماضي «لم يكن كافيا... وكانت معظم المصارف العالمية لا تزال تتعامل مع سوريا كدولة عالية المخاطر».

وأوضح الى أن بقاء التصنيف كان يخلق حالة من عدم اليقين، ويعني استمرار قيود قانونية خصوصا على المساعدات والتعاملات المالية وبعض الصادرات.

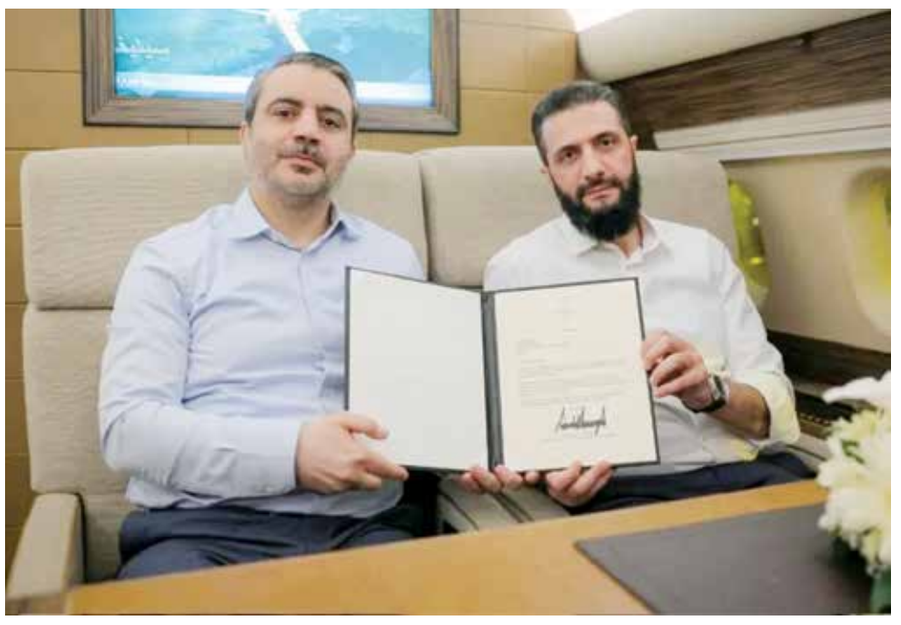

○ رسالة ترامب للشرع: أخطرت الكونجرس بإلغاء تصنيف سوريا دولة راعية للإرهاب.

○ ترامب مع أردوجان خلال زيارته أنقرة.

تحليل: زيارة ترامب لتركيا انتصار لأردوجان بعيدا عن توترات حلف الأطلسي

أنقرة - (رويترز): أقامت تركيا عرضا جويا بالألوان الأحمر والأبيض والأزرق، وأطلقت اسم الرئيس دونالد ترامب على مبنى جديد في المطار، في مسعى للارتقاء بعلاقاتها مع الولايات المتحدة إلى مستويات جديدة خلال قمة حلف شمال الأطلسي في أنقرة، وذلك في الوقت الذي شن فيه الرئيس الأمريكي هجوما لاذعا على أعضاء آخرين في الحلف. كان الرئيس التركي رجب طيب أردوجان في استقبال ترامب في المطار يوم الثلاثاء، ثم سار وهو يتأبط ذراع «صديقه العزيز»، الذي وعد لاحقا برفع العقوبات التي كان قد فرضها بنفسه على تركيا خلال ولايته الرئاسية الأولى قبل ست سنوات، في واحدة من أحلك اللحظات في العلاقات الأمريكية التركية.

تعززت العلاقات وبدت أكثر إشراقا خلال القمة التي استمرت يومين وانتهت يوم الأربعاء. وقال ترامب إنه مستعد لبيع طائرات مقاتلة من طراز إف35- لتركيا، وإن كان قد أشار لاحقا إلى أنه لم يتخذ قرارا نهائيا بعد، وكال المديح لأردوجان، الذي تبادل معه الابتسامات والضحكات والعناق في أثناء تواصلهما عبر مترجمين. يرى كثير من الدبلوماسيين أن التحدي الأكبر الذي كانت تواجهه تركيا هو ضمان حضور الرئيس الأمريكي للاجتماع السنوي الذي يحضره زعماء الدول الأعضاء في الحلف وعددهم 32، وذلك رغم أنه لم يتغيب عن أي قمة حتى الآن.

وقال ترامب، الذي لطالما صرح بأن حلفاء الأطلسي لا يضطلعون بمسؤولياتهم على النحو المطلوب، إنه حضر فقط لأن أردوجان هو المضيف. وشكل هذا بحد ذاته نجاحا دبلوماسيا، وفرصة لتركيا، التي ترغب في تعزيز مكانتها داخل الحلف، وترغب كذلك في تجاوز خلافات عالقة منذ فترة طويلة مع واشنطن. وقال أردوجان في اختتام القمة «كان (شيئا) رائعا أن يؤكد ترامب على الأهمية التي يوليها لي ولصداقتنا. وأشكر صديقي العزيز مرة أخرى». وبعد يوم واحد من محادثاته الثنائية الودية مع أردوجان، دفع ترامب القمة إلى حالة من الفوضى عندما طالب بقطع العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وإسبانيا، وكرر مطالباته بشأن جرينلاند، مما أثار استياء الدنمارك، العضو بحلف شمال الأطلسي.

وقال لاحقا إن اجتماع القادة اتسم بالود و«قدر كبير من الوحدة»، ما جلب بعض الارتياح للتحالف الدفاعي عبر الأطلسي الذي يساوره القلق من رئيس أمريكي لا يمكن التكهن بسلوكه ويشكك في جدوى الحلف. وبينما كان يجلس إلى جانب الأمين العام لحلف الأطلسي مارك روته، بذل ترامب جهدا كبيرا للدفاع عن أردوجان في مواجهة الانتقادات الحادة الموجهة إليه من زعيم قوة إقليمية وحليف آخر للولايات المتحدة وهو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي حذر هذا الأسبوع من بيع طائرات إف35- إلى أنقرة.

في لقاء سابق أمام الصحفيين، نال ترامب علامة استحسان وإشارة إعجاب من أردوجان عندما قال إنه سيرفع العقوبات الأمريكية المفروضة على تركيا بسبب شرائها أنظمة الدفاع الروسية إس400- في عام 2019، وأبدى استعدادا لبيع طائرات إف35- التي تم حظرها بموجب تلك العقوبات وبموجب قوانين أمريكية أخرى. ظلت أنقرة تسعى إلى ذلك منذ سنوات، حتى في الوقت الذي تمسكت فيه بشراء منظومة إس400-. وكان شراء المنظومة الروسية أثار غضب الولايات المتحدة وآخرين في حلف الأطلسي، وأثار الهواجس والشكوك.

رغم ذلك، من المرجح أن يواجه وعد ترامب مقاومة في الكونجرس، حيث تنص القوانين على عدم جواز حيازة تركيا منظومات إس400-، كما أنه قد يثير مشاكل محتملة لأنقرة مع موسكو، بسبب الالتزامات المنصوص عليها في صفقة الشراء المتعلقة بالاستخدام.

جولدمان ساكس: التصعيد بين أمريكا وإيران قد يبطئ تعافي إمدادات النفط في الخليج

نيويورك - (رويترز): قال بنك جولدمان ساكس: إن أحدث الهجمات في مضيق هرمز يمكن أن تبطئ وتيرة زيادة إنتاج النفط في الشرق الأوسط، في حين قد يجدد إلغاء الإعفاءات من العقوبات الأمريكية الضغط على صادرات النفط الإيرانية، التي لم تبدأ في التعافي إلا في الآونة الأخيرة. وواصلت أسعار النفط مكاسبها أمس الخميس بعدما بددت أحدث موجة من تبادل الهجمات بين الولايات المتحدة وإيران الآمال في إعادة فتح مضيق هرمز بشكل كامل.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت واحدا بالمائة إلى 78.88 دولارا للبرميل بحلول الساعة 04:21 بتوقيت جرينتش، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنفس النسبة تقريبا إلى 74.34 دولارا. وأغلق كلا المؤشرين على زيادة خمسة بالمائة تقريبا يوم الأربعاء، بعدما لامسا في وقت سابق أعلى مستوياتهما في أكثر من أسبوعين. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: إن الاتفاق المؤقت الذي وُقع الشهر الماضي لإنهاء الحرب مع إيران «انتهى»، وأعاد هذا الأسبوع فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية.

وذكر البنك في مذكرة صدرت يوم الأربعاء أنه يرى مخاطر صعودية وهبوطية لتدفقات النفط من الخليج والأسعار على المدى القريب. وأشار إلى أنه لا يزال يتوقع عودة تدفقات النفط عبر الخليج إلى مستوياتها المعتادة بحلول نهاية يوليو إذا استمرت المفاوضات مدة 60 يوما، وأعيد العمل بالإعفاء الخاص بالنفط الإيراني، وحصلت شركات الشحن على ضمانات أمنية كافية. ويتطلب هذا السيناريو زيادة التدفقات عبر مضيق هرمز بنحو 6.6 ملايين برميل يوميا.

وقال البنك: «ورغم أن هذا لا يمثل السيناريو الأساسي في توقعاتنا، فإن فشل المفاوضات وتصاعد الهجمات على ناقلات النفط، إلى جانب احتمال فرض الولايات المتحدة حصارا على النفط الإيراني، قد يؤديان إلى مزيد من التراجع في تدفقات النفط من الخليج». وأضاف أن صادرات النفط من الخليج تبلغ حاليا 71 بالمائة من مستوياتها الطبيعية في أعقاب الهجمات الحديثة على ناقلات النفط، انخفاضا من 83 بالمائة من مستويات ما قبل الحرب التي سُجلت خلال الأيام العشرة الأولى بعد إعادة فتح مضيق هرمز في يونيو.

وفي الوقت نفسه، أشار البنك أيضا إلى أن تصاعد الهجمات على مصافي التكرير الروسية وسط انخفاض مخزونات المنتجات وتباطؤ معدلات التشغيل في الشرق الأوسط وآسيا يعزز توقعاته باستمرار ارتفاع هوامش أرباح المنتجات المكررة لفترة أطول.